

194157 - قبح الشرك والظلم والفواحش ثابت قبل الشرع ، وعقاب من فعل ذلك لا يثبت إلا بعد بلوغ الشرع.

السؤال

ما معنى قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : ”اسم الشرك يثبت قبل الرسالة ، لأنه يشرك بربه ويعدل به ” ؟

الإجابة المفصلة

مراد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بذلك هو : بيان بطلان الشرك وذمه ، وأن من فعل الشرك فهو مشرك ، وفعله قبيح مذموم ، سواء قامت على المشرك الحجة بالبيان أو لم تقم ؛ فالشرك قبيح بكل حال ، قبل الرسالة وبعدها .

لكنه بين - أيضا - بعد ذلك : أن عذاب هذا المشرك مقيد بالبيان وقيام الحجة ، فلا يستحق العذاب إلا بعد مجيء الرسول وحصول البيان ، فإذا أشرك بعد البيان استحق العذاب ، وإذا كان شركه قبل أن يتبيّن له ما جاء به شرع الله : لم يستحق العذاب ، حتى تقام عليه الحجة .

فالكلام هنا على مقامين :

الأول : بيان ذم الشرك وقبحه وأنه شر كله ، وهذا وصف ذاتي له ، لا ينفك عنه ، سواء كان قبل قيام الحجة بإرسال الرسول وإنزال الكتاب ، أو كان بعد ذلك ، والمشرك : هو من وقع في هذا الأمر ، واتصف به ؛ فعدم قيام الحجة لا يغير الأسماء الشرعية .

المقام الثاني : أن المشرك لا يستحق العقوبة على شركه إلا بعد قيام الحجة عليه ، فلا يتعلق العذاب والثواب بمجرد ما تدركه العقول ؛
قال تعالى : (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبَعَثَ رَسُولًا) الإسراء / 15 .

وقال عز وجل : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلُّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ) التوبة / 115 .

وأراد شيخ الإسلام رحمه الله ، ببيان ذلك : الرد على طائفتين :

أولاًهما : المعتزلة ومن تابعهم على قولهم : إن المشركين يستحقون العذاب بما تدركه العقول ، وإن لم تقم عليهم الحجة بإرسال الرسول .

ثانيهما : الأشعرية ومن وافقهم على قولهم : إن الشرك والظلم ليس قبحهما ذاتيا ، متعلقا بهما في نفس الأمر ، وإنما يثبت قبحهما بعد الخطاب الشرعي ببيان هذا القبح ، وقيام الحجة به .

ثم بين أن مذهب أهل السنة وسط بين هذين : فالشرك والظلم والفحش كلها أمور مقبوحة مذمومة ، قبل قيام الحجة وبعد قيامها ، تدرك ذلك العقول الصحيحة ، والفطر السوية ؛ إلا أن الله تعالى لا يعذب الخلق إلا بعد قيام الحجة عليهم ، وذلك بنص كتابه .

وهذا بين واضح في كلام شيخ الإسلام ، في مواضع من كتبه :

قال رحمه الله :

” وَقَدْ فَرَقَ اللَّهُ بَيْنَ مَا قَبْلَ الرِّسَالَةِ وَمَا بَعْدَهَا : فِي أَسْمَاءٍ وَأَحْكَامٍ ، وَجَمِيعَ بَيْنَهُمَا فِي أَسْمَاءٍ وَأَحْكَامٍ ؛ وَذَلِكَ حُجَّةٌ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ : عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ الْأَفْعَالَ لَيْسَ فِيهَا حَسَنٌ وَقَبِيحٌ ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ يَسْتَحْقُونَ الْعَذَابَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ .

أَمَا الْأَوَّلُ : فَإِنَّهُ سَمَاهُمْ ظَالِمِينَ وَطَاغِيْنَ وَمُفْسِدِيْنَ ; لِقَوْلِهِ : (اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى) ، وَقَوْلِهِ : (وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ الْتِّ
الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * قَوْمَ فِرْعَوْنَ الَّذِيْنَ لَا يَتَّقُونَ) ، وَقَوْلِهِ : (إِنْ فِرْعَوْنَ عَلَى الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شَيْئًا يَسْتَضْعُفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذْبَحُ أَبْنَاءَهُمْ
وَيَسْتَخْرِيْبِ نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِيْنَ) ؛ فَأَخْبَرَ أَنَّهُ : ظَالِمٌ ، وَطَاغٍ ، وَمُفْسِدٌ هُوَ وَقَوْمُهُ ، وَهَذِهِ أَسْمَاءُ ذَمٌ لِلأَفْعَالِ ؛ وَالذَّمُ إِنَّمَا يَكُونُ
فِي الْأَفْعَالِ السَّيِّئَةِ الْقَبِيْحَةِ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ تَكُونُ قَبِيْحَةً مَدْمُومَةً قَبْلَ مَجِيْءِ الرَّسُولِ إِلَيْهِمْ ، [لَكِنْ] لَا يَسْتَحْقُونَ الْعَدَابَ إِلَّا
بَعْدَ إِثْيَانِ الرَّسُولِ إِلَيْهِمْ ؛ لِقَوْلِهِ : (وَمَا كَنَّا مُعَذِّبِيْنَ حَتَّىٰ تَبَعَثُ رَسُولًا) .

وَكَذَلِكَ أَخْبَرَ عَنْ هُودَ أَنَّهُ قَالَ لِقَوْمِهِ : (اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا مُفْتَرُوْنَ) ؛ فَجَعَلُهُمْ مُفْتَرِيْنَ قَبْلَ أَنْ يَحْكُمَ بِحُكْمٍ
يُخَالِفُونَهُ ؛ لِكُونِهِمْ جَعَلُوا مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ .

فَاسْمُ الْمُشْرِكِ : تَبَثَ قَبْلَ الرِّسَالَةِ ؛ فَإِنَّهُ يُشْرِكُ بِرَبِّهِ وَيَعْدِلُ بِهِ ، وَيَجْعَلُ مَعَهُ آلهَةً أُخْرَى ، وَيَجْعَلُ لَهُ أَنْدَادًا قَبْلَ الرَّسُولِ ...
وَكَذَلِكَ اسْمُ الْجَهَلِ وَالْجَاهِلِيَّةِ ، يُقَالُ : جَاهِلِيَّةُ ، وَجَاهِلٌ ، قَبْلَ مَجِيْءِ الرَّسُولِ .
وَأَمَّا التَّغْذِيْبُ : فَلَا .

وَالثَّوْلَيُّ عَنِ الطَّاغِيَّةِ ، كَقَوْلِهِ : (فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى وَلَكِنْ كَذَبَ وَتَوَلَّ) ؛ فَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الرَّسُولِ ، مِثْلَ قَوْلِهِ عَنْ فِرْعَوْنَ . (فَكَذَبَ
وَعَصَى) كَانَ هَذَا بَعْدَ مَجِيْءِ الرَّسُولِ إِلَيْهِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : (فَأَرَاهُ الْآيَةُ الْكُبْرَى * فَكَذَبَ وَعَصَى) ، وَقَالَ : (فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)
” .

”انتهى من ”مجموع الفتاوى“ (20/37-38) .

وقال رحمة الله أيضاً :

”الْجُمُهُورُ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ : عَلَى أَنَّ مَا كَانُوا فِيهِ قَبْلَ مَجِيْءِ الرَّسُولِ ، مِنَ الشُّرُكِ وَالْجَاهِلِيَّةِ : [كَانَ] شَيْئًا قَبِيْحًا ، وَكَانَ شَرًا ؛ لِكِنْ :
لَا يَسْتَحْقُونَ الْعَدَابَ إِلَّا بَعْدَ مَجِيْءِ الرَّسُولِ .
وَلَهَدَا :

كَانَ لِلنَّاسِ فِي الشُّرُكِ وَالظُّلُمِ وَالْكَذِبِ وَالْقَوَاحِشِ وَتَحْوِيْلِ ذَلِكَ ”تَلَاثَةُ أَقْوَالٍ“ :
قَبِيلٌ: إِنْ قُبَحَهُمَا مَعْلُومٌ بِالْعُقْلِ ، وَأَنَّهُمْ يَسْتَحْقُونَ الْعَدَابَ عَلَى ذَلِكَ فِي الْآخِرَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِهِمُ الرَّسُولُ ؛ كَمَا يَقُولُهُ الْمُعْتَزِلَةُ وَكَثِيرٌ مِنْ
أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَحَكُوهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ نَفْسِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الْخَطَابِ وَغَيْرِهِ .
وَقَبِيلٌ: لَا قُبَحَ وَلَا حُسْنٌ وَلَا شَرٌ فِيهِمَا قَبْلَ الْخَطَابِ ، وَإِنَّمَا الْقَبِيْحُ : مَا قَبِيلَ فِيهِ : لَا تَفْعَلْ؛ وَالْحَسَنُ : مَا قَبِيلَ فِيهِ : أَفْعَلْ ، أَوْ : مَا أَذَنَ فِي
فِعْلِهِ ، كَمَا تَقُولُهُ الْأَشْعَرِيَّةُ وَمَنْ وَاقَهُمْ .

وَقَبِيلٌ: إِنَّ ذَلِكَ سَيِّءٌ وَشَرٌ وَقَبِيْحٌ قَبِيلٌ مَجِيْءِ الرَّسُولِ؛ لَكِنَّ الْعُقوبةَ إِنَّمَا تُسْتَحْقُ بِمَجِيْءِ الرَّسُولِ ؛ وَعَلَى هَذَا عَامَةُ السَّلَفِ ، وَأَكْثَرُ
الْمُسْلِمِيْنَ ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ الْكِتَابُ وَالسُّنْنَةُ ؛ فَإِنَّ فِيهِمَا بَيَانٌ أَنَّ مَا عَلَيْهِ الْكُفَّارُ : هُوَ شَرٌ وَقَبِيْحٌ وَسَيِّءٌ قَبْلَ الرَّسُولِ ، وَإِنْ كَانُوا لَا يَسْتَحْقُونَ
الْعُقوبةَ إِلَّا بِالرَّسُولِ .

وَفِي الصَّحِيحِ : أَنْ حُدَيْنَةَ قَالَ : ”يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةِ وَشَرٍ ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٌ؟ قَالَ : (
نَعَمْ دُعَاءً عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ مِنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَدْفُوهُ فِيهَا) ”انتهى من ”مجموع الفتاوى“ (11/676-677) .

وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله :

” عدم قيام الحجة : لا يغير الأسماء الشرعية ؛ بل يسمى ما سماه الشارع كفراً أو شركاً أو فسقاً : باسمه الشرعي ، ولا ينفيه عنه ؛ وإن لم يعاقب فاعله إذا لم تقم عليه الحجة ، ولم تبلغه الدعوة ، وفرق بين كون الذنب كفراً ، وبين تكفير فاعله ” .

انتهى من ” منهاج التأسيس ” (ص 316) .

راجع لمزيد الفائدة والبيان جواب السؤال رقم : (111362) .

والله تعالى أعلم .